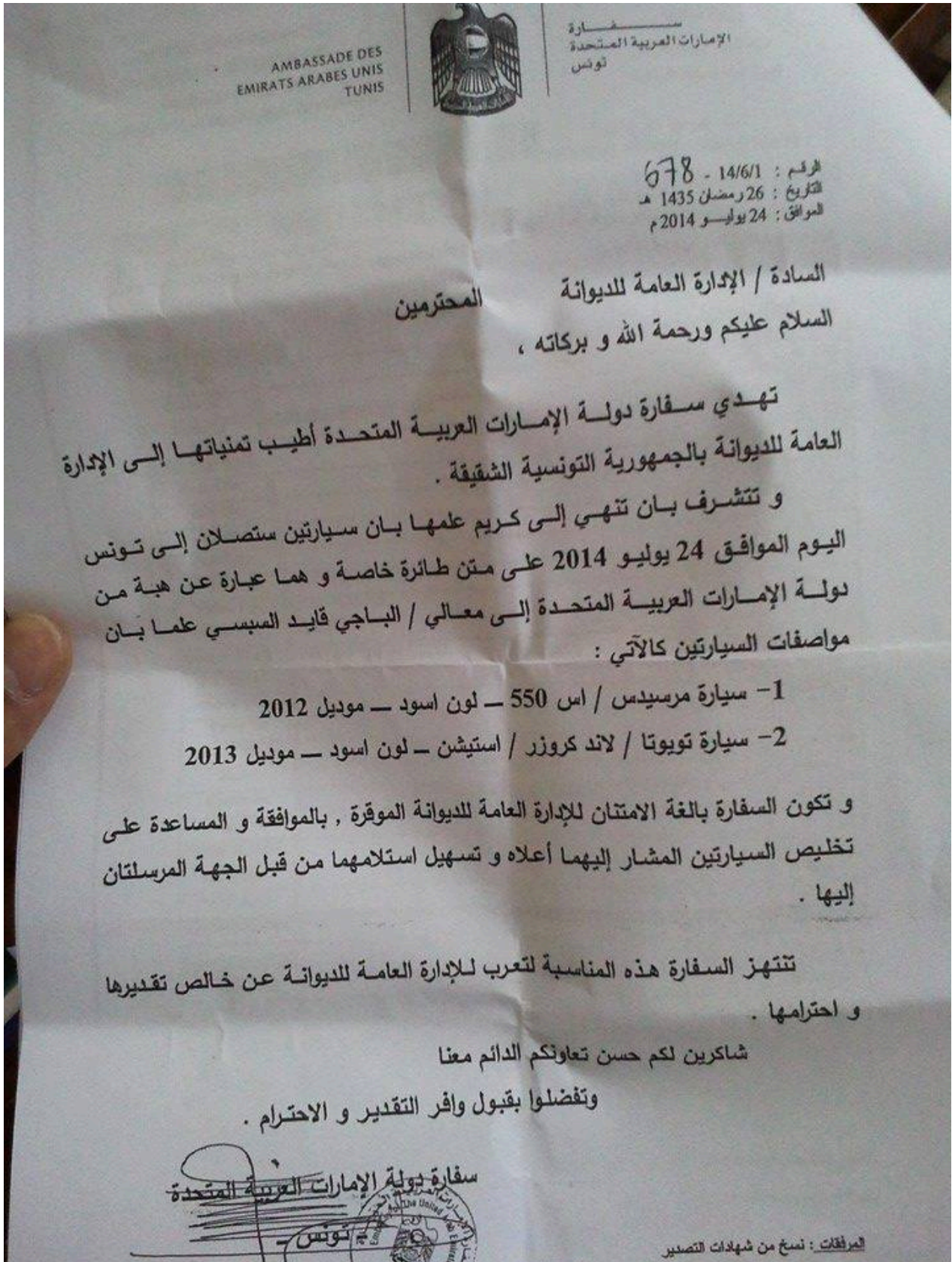


## وثائق رسمية تثبت تمويل الإمارات لأكبر أحزاب جبهة الإنقاذ التونسية



بدأت القصة عندما سُربت وثيقتين رسميتين من مصلحة الجمارك التونسية، الأولى: في شكل رسالة من السفارة الإماراتية في تونس تحيي من خلالها مصلحة الجمارك التونسية وتطالبها بتسهيل دخول سيارتين فاخرتين حتى يتم إهداؤهما للباقي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس، والثانية: في شكل وثيقة رسمية ببيانات السيارتين العائدة ملكيتهما حسب الوثيقة للباقي قائد السبسي.

الوثيقة الأولى:



دولة الإمارات العربية المتحدة  
وزارة الداخلية  
القيادة العامة لشرطة أبوظبي  
الإدارة العامة للعمليات المركزية

UNITED ARAB EMIRATES  
MINISTRY OF INTERIOR  
ABU DHABI POLICE GHQ  
CENTRAL OPERATIONS GENERAL DIRECTORATE

شهادة تصدير خارج الدولة  
VEHICLE EXPORT CERTIFICATE

134140010301

24-07-2014

14:00

شهادة إدارة ترخيص الأليات والمركبات بأن المركبة المدرجة أو مصلها أثناء هي مسجلة لدينا

Drivers and Vehicles Licensing Department  
Certify that the vehicle listed below is registered in

بيانات المالك

T.C. No	1140322139	رقم الترخيص
Name Ar	محمد البليبي بن حسونه لقد السبسي - تونس	الاسم العربي
Name En	MOHAMED BEJI - TUNISIA	الاسم اللاتيني

بيانات المركبة

Export No	XXXXXXXXXX	رقم التصدير
Plate No		رقم اللوحة
Plate Color		لون اللوحة
Plate Type		نوع اللوحة
Vehicle Make	TOYOTA / LAND CRUISER / STATION	نوع المركبة
Vehicle Type	LIGHT VEHICLE	صنف المركبة
Vehicle Color	BLACK	لون المركبة
Country of Origin	JAPAN	بلد الصنع
Mortgage to	XXXXXXXXXX	جهة الرهن
Insurance Co		شركة التأمين
Policy No		رقم وثيقة التأمين
No. of Cylinder	8	عدد الأسطوانات
Model	2013	سنة الصنع
Chassis No	JTMHX09J4D4048643	رقم التباينة
Engine No	362257	رقم المحرك
Weight Loaded	3160	وزنها بالحمولة
Net Weight	2250	وزنها فارغة
No of Seats	8	عدد الركاب
Registration Date	24-07-2014	تاريخ التسجيل

بيانات أخرى

Transferred by	XXXXXXXXXX	اسم شركة النقل
Driver Name	XXXXXXXXXX	اسم سائق المركبة
No Objection to	من تصديرها خارج الدولة خلال 96 ساعة إلى تونس	٧ مفتح
Copy to	مدير إدارة ترخيص الأليات والمركبات أبوظبي	سبعة جيز
Remarks	يتمتع سحر المركبة بدون لوحات وتتمتع بوسائل النقل وتفحص للمركبة قبل التصدير	الملاحظات

سلطة للترخيص

وقبل صدور أي تعليق رسمي من مصلحة الجمارك أو من حزب نداء تونس، أعلنت مؤسسات مجتمع مدني، عن عزمها تتبع الباجي قائد السبسي قانونيًا بتهم عدة من بينها التمويل الأجنبي وقبول رشوة والعمالة، وقالت مبادرة سواعد في بيان لها: "المكتب القانوني لسواعد، يدرس حاليًا رفع عريضة لوكيل

الجمهورية لمطالبته بعدم التهرب من واجبه وفتح تحقيق فوري وجدي في شبهات الرشوة، التمويل الخارجي لحزب نداء تونس، العمالة، مخالفة الدستور وقانون الأحزاب“.

ومع انتشار الخبر وكثرة الحديث عنه، أصدر حزب نداء تونس بيانًا توضيحيًا أكد من خلاله صحة الوثائق المسربة، مبررًا حصول السبسي على هذه السيارات بالتهديد الأمني الذي يتعرض له، مشيرًا إلى أن السيارتين مصفحتين وذلك لحماية السبسي من محاولات الاغتيال التي يمكن أن يتعرض إليها في الفترة القادمة.

ولكن ما يتناقض مع بيان نداء تونس، هو أن التهديد الأمني للباجي قائد سبسي ليس حديثًا ولا سرًا وإنما أعلن منذ أكثر من سنة، عندما أعلنت وزارة الداخلية التونسية تكفلها بحماية السياسيين والشخصيات المعرضين للاغتيال وتكفلها بكل ما يلزم لحمايتهم من فرق أمنية ومعدات وتنسيق أمني مع باقي السلطات عند تحركهم، مع العلم أن من بين هذه الشخصيات السياسي الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي، واليساري منجي الرحوي وغيرهم.

وأشار قانونيون تونسيون إلى أن تقديم الإمارات لهدية كهذه لرئيس حزب نداء تونس - مهما كانت الأسباب - يعتبر مخالفة للقانون التونسي الذي ينص الفصل 19 من القانون المنظم للأحزاب السياسية منه على المنع التام لكل "تمويل مباشر أو غير مباشر نقدي أو عيني صادر عن أية جهة أجنبية"، كما ينص نفس القانون على: "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات كل من خالف أحكام الفقرة الأولى والثانية من الفصل 19 أعلاه".

ومع استمرار التفاعلات مع خبر السيارتين، عمل بعض النشطاء على تلقيب "الباجي قائد السبسي" بلقب جديد هو "الباجي قائد الانقلاب"، مشيرين بذلك إلى أنه لم يحصل على هذه الهدية دون سبب ودون مبررات وإلى أنه "يعمل لصالح أجندة إماراتية تهدف إلى إفشال العملية السياسية في تونس وتنفيذ انقلاب عسكري أو أمني شبيه بالذي نفذ في مصر يوم 3 يوليو الماضي".

ويذكر أن الباجي القائد السبسي كان الشخصية الرئيسية التي قادت طيقًا من المعارضة التونسية في صيف 2013 ونادت بإسقاط العملية السياسية وكل المؤسسات الناتجة عن انتخابات 23 أكتوبر 2011، وبعد أيام من الإطاحة بالمسار الديمقراطي في مصر، دعا الباجي أنصاره للاحتشاد أمام المجلس التأسيسي التونسي (السلطة التشريعية) والمناداة بإسقاطه، كما صرح لوسائل الإعلام بأن "السيناريو المصري سيعاد في تونس في حال لم تستقل حكومة النهضة خلال أيام".

وعاشت تونس في سنة 2013 أزمات سياسية حادة وقالت رئاسة الجمهورية على لسان الرئيس المنصف المرزوقي والمتحدث الرسمي، عدنان منصر، إن محاولات انقلابية عسكرية وأمنية تخللتها وكادت أن تنجح لولا "وقوف المؤسسة العسكرية التونسية سدًا منيعًا في وجهها"، وقد انتهت أزمات سنة 2013 بعودة المعارضة التي قادها الباجي قائد السبسي تحت كيان موحد سمي "جبهة الإنقاذ" (نسبة لجبهة الإنقاذ المصرية)، عبر عودة المعارضة التونسية للمجلس التأسيسي وقبولها بإتمام المسار السياسي لانتخابات 23 أكتوبر 2011 بعد جلسات حوار وطني دعت لها مؤسسات مدنية وطنية وشاركت فيها معظم الأحزاب.

ويتهم كثير من التونسيين دولة الإمارات بالعمل على إحباط التجربة الديمقراطية في تونس وعلى تكرار السيناريو المصري في تونس، حتى أن أحد الساسة التونسيين غير المنتمين للتيار الإسلامي ولا الثوري "كمال مرجان" رئيس حزب المبادرة ووزير الخارجية التونسي في أيام الرئيس زين العابدين بن علي، قال في تصريح لإحدى الإذاعات المحلية إن "رئيس الوزراء التونسي الحالي، مهدي جمعة، وخلال جولته الخليجية تلقى عروضًا من دولة الإمارات والسعودية للحصول على دعم قوي للاقتصاد التونسي في مقابل قيام حكومته بشن حرب على التيار السياسي الإسلامي الممثل في حركة النهضة".



رابط المقال: <https://www.noonpost.com/3364/>